

عن كنف يخرج النبي فانه طلب فعل هو كنف وقولنا ممدول عليه صفة
 فكف اي غير الكف المدلول عليه بغير كنف نحو كافر كدع وذر ليضل
 طلب الكف المدلول عليه بهيئة اللفظ فانه يسمى امر الزهيا
ص وإن علواً والأسجاعاً الشئ والقول باعتبار زبن ضعفا
 والفخر قد قال بالاستعلاء والشئ بالعلو والجبائي
 بقصده دلالة على الطلب باللفظ واعد ذم البهيمى الطلب
 وليس لامر عند فامراد فالمرادة وذو اعتزال خالفها
ش فيه مسائل الاولى في اعتبار العلو والاستعلاء في الامر بجملة
 هذا هب قيل يجبران بان يكون الظاهر على الرتبة على المطلوب منه
 والطلب بعظمة فالطلاق الامر ونهما مجازي وعليه المشيرى
 والقاصى عبد الوهاب وقيل يعتبر العلو فقط فان كان مساوياً له فهو
 التماس او دونه فسؤال وعليه المعتزلة والشئ ابو اسحاق الشيرازي
 وابن الصباغ والسمعاني وقيل يعتبر الاستعلاء فقط وعليه ابو
 الحسين البصري والامام الرازي والامدى وابن الحاحب والاصم
 لا يعتبران لاطلاق الامر ونهما قال عمر ابن العاصى معاوية امرتك
 امر اجازها فعضيتنى وقال فرعون لجلسائه فماذا تأمرون
 ويقال امر فلان فلانا برفق ولين الثانية اعتبار ابو على الجبائي
 وابنه ابو هاشم من المعتزلة في الامر بزيادة على العلو امرادة الدلالة
 بلفظه على الطلب فاذا لم يرد به ذلك لا يكون امر لانه يستعمل في
 غير الطلب كما نهى يد ولا مهي سوى المرادة ومنع ذلك الاكثر
 وقالوا استعماله في غير الطلب مجازي تدل عليه القرينة بخلاف

الطلب

الطلب فلا حاجة الاعتبار لمرادته الثالثة الامر بالفعل عند ثاغير
 المرادة لذلك الفعل فانه تعالى امر من علم انه لا يؤمن بالايمان ولم يرد
 منه لا متناجيه وقال المعتزلة الامر بالشئ هو المرادة فعله فانهم لما
 انكروا الكلام النفسى ولم يمكنهم انكار الاقضاء والمجد وبه الامر
 قالوا انه المرادة الرابعة الطلب بديهي اي مقصور بمجرد التقاض
 النفسى ليه من غير نظر لان كل عاقل يفرق بالبهمة بينه وبين غيره
 كالاجناس فهو وجداني كالجموع والشئ حينئذ يندفع ما لو رد على
 تعريف الامر بالاقتضاء الذي هو الطلب من انه اخفى من الامر

مسئلة

والتعريف بالاخي مردود **ص**
 لمنبى النفسى خلف مجرى هل صيغة يخصه الامر
 والشئ عنه النقي قبل الوقف وفي الاشارة ثم الخلف
 في صيغة افعال للوجوب ترد والذبي والباح او تهرد
 والاذن والتأكد بل نذر من ارشاد انعام وتفويض تمن
 والخبر النسوية التعجب وللدعا التخيير والتكذيب
 والاحتقار واعتبار مشورح الهانة والصفه تكون من ثرة
 امرادة امثال السخير وهي حقيقة لدى الجمهوى

ش القائلون بالكلام النفسى اختلاف اهل للاصيغة تخصه
 بان تدل عليه دون غيره فيقول نعم له صيغ تخصه لا يفهم منها غيره
 عند التجرد عن القرائن كفعلى الامر واسم الفعل والمضارع المقرون
 باللام وقيل لا ونسب الى الشئ ابى الحسن الاشعري فاختلف الصحابة
 في معناه فقيل المراد الوقف اي ان قول القائل افعلى لا تدري وضع